الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

محاضرات مقياس: رسم وتحليل السياسات العامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

طلبة السنة الثانية ماستر.

تخصص: سياسات عامة.

من إعداد الأستاذة: عدوم حميدة.

2024-2023

المحاضرة الثامنة:

محللوا السياسات العامة:

تمهيد:

يشبه دور محللوا السياسة العامة دور الأطباء في بعض النواحي فكلاهما يشخصان المشاكل والعلل ويعملان على إيجاد الحلول لمعالجة تلك المشاكل، وكما يحتاج الأطباء إلى فهم أسباب المرض ومقارنة خيارات العلاج البديلة قبل وصفها، يحدد محللوا السياسة العامة أيضا حلولا لمشاكل السياسة العامة من خلال فحص أسباب هذه المشكلة المجتمعية وأعراضها والعوامل الأخرى ذات الصلة بها ويتم تحديد ومقارنة حلول السياسات المحتملة، ويتم اختيار بديل من أجل معالجة المشكلات.

ووفقا لطبيعة وعمل المحلل السياسي ومحلل السياسات العامة، يمكن تقديم نوعين من المحللين هما: محلل السياسة العامة الحكومي أو الرسمي، ومحلل السياسة العامة غير الحكومي أو غير الرسمي.

أولا محللوا السياسة العامة الحكوميون:

كان تحليل السياسات العامة يرتكز بشكل أساسي في مكاتب السلطة التنفيذية أو رئيس الوزراء، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي أصبحت مهنة محلل السياسات أكثر رسوخا وأهمية وتم توظيف المزيد من محللي السياسات العامة وخاصة المديرين في كليات الدراسات العليا لشغل المناصب السياسية في مختلف الوكالات والمستويات الحكومية والتشريعية، كما أصبح تحليل السياسات العامة أكثر بروزا في الوزارات التنفيذية والحكومة المحلية نظرا لحقيقة أن الحكومات اتجهت إلى الإصلاحات اللامركزية التي تفوض سلطة صنع السياسة العامة من المستوى الأعلى من التسلسل الهرمي الحكومي إلى الإدارات والحكومات المحلية.

وتتواجد مناصب محلل السياسات العامة الرسمية عادة في وحدات تحليلية خاصة للحكومات والتي غالبا ما تحمل أسماء "سياسية" أو "تحليل"، وتوضع داخل مكاتب الرئيس أو الوزراء أو الوزارات القيادية مثل المالية والتخطيط.

وتشمل مهمة محلل السياسة العامة ما يلي:

- تطوير مقترحات حل مشكلة السياسات العامة.
- يمثل محلل السياسة العامة الحكومي نقطة اتصال بين عدة وكالات وإدارات من أجل توضيح محاور السياسة العامة.
- يوفر محلل السياسة العامة معلومات وبيانات حول السياسة العامة قيد التحليل لبقية الأطراف الرسمية وغير الرسمية.

من جهة أخرى فإن محلل السياسة العامة في السلطة التشريعية يأخذ أشكال مختلفة في اللجان البرلمانية والمستشارين الشخصيين للمشرعين لدى بعض البلدان، أيضا مؤسسات فكرية خاصة تخدم احتياجات الهيئة التشريعية لتحليل سياسات ومشكلات مجتمعية، كما في مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي، ومكتب محاسبة الحكومة الذي يساعد المشرعين في الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة الأداء الحكومي.